

Distr.: General
9 June 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٢٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس المؤقت: السيد عنان (الأمين العام للأمم المتحدة)

الرئيس: السيد بادجي (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

انتخاب أعضاء المكتب

بيان الأمين العام

بيان الرئيس

بيان المراقب عن فلسطين

الإعراب عن التعاطف بشأن كارثة تسونامي الأخيرة في المحيط الهندي

إحياء ذكرى السيد سامي قرنفل الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records

.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

تقرير الرئيس عن التطورات منذ الاجتماع السابق

مشروع برنامج عمل اللجنة

حالة التحضير للاجتماع الدولي للأمم المتحدة بشأن مسألة فلسطين المقرر عقده يومي ٩ و٨
آذار/مارس بمكتب الأمم المتحدة في جنيف
التطورات في عملية سلام الشرق الأوسط والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس
الشرقية

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

بيان الأمين العام

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

انتخاب أعضاء المكتب

٢ - الرئيس المؤقت دعا اللجنة إلى النظر في الترشيحات لمنصب الرئيس ونائب الرئيس ومقرر اللجنة.

٣ - السيد جنى (إندونيسيا) قال إن عمل اللجنة عظيم القيمة في سعي الشعب الفلسطيني لإقامة دولته واحترامها. وإذا كانت مهمتها ليست بالهينة، فإن إسهامها حيوي في عملية السلام. وللأسف، فالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم تتحسن طوال العام المنصرم. ومع هذا فالمرجو مع النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية في فلسطين أن يصبح بالإمكان إحياء عملية السلام. واللجنة بحاجة إلى قيادة قوية ملتزمة ودينامية في العام المقبل كما أن الاستمرارية مطلوبة. ولذا فهو يود أن يقترح إسم السيد بادجي (السنغال) لإعادة انتخابه في منصب الرئيس، والسيد فرهادي (أفغانستان) والسيد راكيوغوال (كوبا) لإعادة انتخابهما لمنصبى نائبى الرئيس، والسيد كاميليرى (مالطا) ليعاد انتخابه لمنصب المقرر.

٤ - السيد ديارا (مالى) أيد الترشيحات.

٥ - انتخب السيد بادجي (السنغال) والسيد فرهادي (أفغانستان) والسيد راكيوغوال (كوبا) والسيد كاميليرى (مالطا) بالتزكية.

٦ - تولى الرئاسة السيد بادجي (السنغال).

٧ - الأمين العام قال إن العام الذى نستقبله مهم جداً لقضية السلام في الشرق الأوسط. فقد بدأ العام مبشراً بالنجاح في إجراء انتخابات الرئاسة الفلسطينية. وبوسع الفلسطينيين أن يعتزوا بالمناخ السلمى والتنافس الذى اتسمت به الحملة الانتخابية. وقد سعدت الأمم المتحدة باستطاعتها تقديم المساعدة إلى السلطات الانتخابية، وسوف تفعل الشيء نفسه في انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى القادمة.

٨ - وقد صوت الشعب الفلسطينى بأعداد كبيرة لمرشح معارض للعنف وملتزم بتنفيذ خارطة الطريق المستندة إلى الأداء في سبيل التوصل إلى حل دائم للصراع الإسرائيلى الفلسطينى بإقامة دولتين (S/2003/529، المرفق) وهو بذلك يستحق الثناء. وهو يهنئ الرئيس الجديد للسلطة الفلسطينية السيد محمود عباس، بتحركه المهم في الأسابيع الأولى من توليه منصبه. وأعرب عن سروره لأن رئيس الوزراء الإسرائيلى، أرييل شارون اتخذ خطوات هامة أيضاً.

٩ - وأضاف أن أسلوب التعاون الجديد بين الطرفين آتى أكله بالفعل: فقد استعيد التنسيق الأمنى؛ وثمة اتصالات يومية تقريباً بين الجانبين؛ وسوف يلتقى السيد عباس والسيد شارون في شرم الشيخ بمصر يوم الثلاثاء ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ مع الرئيس المصرى، السيد حسنى مبارك والملك الأردنى عبدالله، وهى مبادرة نرحب بها.

١٠ - غير أن الحالة تظل هشة للغاية. فلا بد من تشجيع الأطراف على تعميق حوارها السياسى والمواءمة بين أقوالهم الإيجابية وأفعالهم على الأرض. وكان السيد عباس قد أكد في خطابه الافتتاحى استعدادده للبدء من جديد في مفاوضات الوضع النهائى مع إسرائيل. كما أنه التزم بإعادة هيكلة

يتمتع الشعب الفلسطيني بحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وفي السيادة والاستقلال، فهذا فوق كل ذلك هو السبب في وجود اللجنة. وتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة لثقتهم في السنغال وطمأنهم إلى أن حكومته تحافظ على تقاليدها في التضامن المطلق مع الشعب الفلسطيني، بينما يشدد على أن تلك التقاليد لم تمنع السنغال من إقامة علاقات تعاون وتبادل منافع مع إسرائيل.

١٥- وقال إن هذا العام بدأ مبشراً بالنجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية في فلسطين، فبانتخاب السيد محمود عباس لرئاسة السلطة الفلسطينية بأغلبية كبيرة يكون الشعب الفلسطيني قد أثبت نضجه والتزامه باستمرار سعيه الحثيث، بروح من الوحدة والتلاحم، نحو تقرير المصير. وأضاف أنه يهنئ الشعب الفلسطيني وقادته بهذا الانجاز الذي أتاح مناخاً سياسياً جديداً وفتح الباب لتوقعات مؤاتية لاستمرار الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهو يرحب في هذا الصدد بمؤتمر القمة المقرر عقده في شرم الشيخ بمصر.

١٦- ومضى قائلاً إن اللجنة ستواصل، من جانبها، دعم جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل فعال لقضية فلسطين ولتعبئة المجتمع الدولي لمساعدة الشعب الفلسطيني في التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف.

١٧- وحث الطرفين في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على الامتناع عن أي أعمال يمكن أن ترزعزع استقرار الأوضاع المحفوفة بالمخاطر بالفعل، أو تقوض الثقة التي يبدو أنها قد عادت بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. وعموماً، يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يلتزموا بقوة ونوايا طيبة بتنفيذ خارطة الطريق التي هي في رأي اللجنة أفضل وسيلة للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع عن طريق إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، على أساس حدود عام ١٩٦٧. كما لا بد أن يعكس أي حل

قوات الأمن الفلسطينية وتعزيز المؤسسات الفلسطينية وإجراء الإصلاحات الديمقراطية. وأبدى الأمين العام ثقته في أن السيد عباس سيتحرك بسرعة للوفاء بتلك الالتزامات. وقال إنه يتطلع في الوقت نفسه إلى أن ينفذ السيد شارون في وقت مبكر خطته لفض الاشتباك، بالتنسيق مع القيادة الفلسطينية، باعتبار تلك خطوة هامة تقود إلى تنفيذ خارطة الطريق.

١١- ومضى قائلاً إنه يحث جميع الدول الأعضاء على مساعدة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها وتعزيز تعاونها من أجل ضمان عدم تفويت الفرصة السانحة لإحراز تقدم نحو السلام. وستواصل الأمم المتحدة عملها مع شركائها في الرباعية توصلاً إلى سلام شامل وعادل ودائم، على أساس قرارات مجلس الأمن وفي إطار خارطة الطريق.

١٢- وقال إن الخطة الاقتصادية للفلسطينيين تتطلب في غضون ذلك اهتماماً وعملاً. فتخفيف معاناتهم وإتاحة الفرص الاقتصادية أمامهم ضرورة إنسانية وإسهام جاد وهام في السلام. وقد قدمت وكالات الأمم المتحدة، ومن بينها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، المساعدة وأتاحت الفرص أمام مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين تمس حاجتهم إليها. وتلك الجهود تحتاج إلى دعم قوى ومستمر من المانحين ومن المجتمع الدولي.

١٣- وتوجه بالشكر إلى اللجنة لإسهامها في تحقيق هدف بلوغ السلام في الشرق الأوسط، وتمنى لها النجاح في النهوض بولايتها في هذا العام المهم لمستقبل الشعب الفلسطيني.

بيان الرئيس

١٤- الرئيس تكلم بصفته ممثل السنغال فقال إن حضور الأمين العام في هذه الجلسة يدل على التزامه القوي بأن

٢١- ومضت تقول إنه في الوقت الذي حدثت فيه بعض التطورات الإيجابية، تظل الحالة العامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حرجة وتظل الأخطار الناجمة عن استمرار الاحتلال أخطاراً واقعية جداً. وكما ذكرت محكمة العدل الدولية فثمة ضرورة ملحة لأن تضاعف الأمم المتحدة جهودها ككل للتوصل إلى حل سريع للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وبذا يحل السلام العادل والدائم في المنطقة. ويتعين بوجه خاص بذل جهود جادة في سبيل استئناف وتنشيط عملية السلام بهدف تحقيق رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمان.

٢٢- وقالت أخيراً إنها تعرب عن تقديرها العميق للأمين العام الذي تؤكد مشاركته في هذه الجلسة الأهمية التي يوليها لأعمال اللجنة ولقضية فلسطين برمتها، والتزامه بتحقيق تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأعربت عن امتنانها لجهوده داخل الأمم المتحدة وبوصفه عضواً في الرباعية، من أجل توطيد السلام والأمن في ربوع الشرق الأوسط.

الإعراب عن التعاطف بشأن كارثة تسونامي الأخيرة في المحيط الهندي

٢٣- الرئيس أعرب بالنيابة عن جميع أعضاء اللجنة عن التعاطف مع حكومات وشعوب البلدان المتضررة من كارثة تسونامي الأخيرة في المحيط الهندي.

إحياء ذكرى السيد سامي قرنفل، الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

٢٤- الرئيس حيّا ذكرى السيد سامي قرنفل.

٢٥- السيد عساف (المراقب عن لبنان) أعرب عن تقديره لمواساة اللجنة بمناسبة وفاة الممثل الدائم لبلده.

للمسألة الفلسطينية أحكام قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إذ لا يمكن لأى عمل انفرادى خارج ذلك الإطار من أى من الطرفين أن يسهم في تحقيق سلام دائم ما لم ييسر بالطبع تنفيذ خارطة الطريق.

١٨- وهو يحث اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي على مواصلة تكثيف جهودهما لحل قضية فلسطين. فاللجنة ستواصل عملها لبلوغ هذه الغاية وذلك بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية وجميع الشركاء المعنيين.

بيان المراقبة عن فلسطين

١٩- السيدة البرغوثي (المراقبة عن فلسطين) أعربت عن تقديرها لأعضاء اللجنة والمراقبين لدعمهم المتواصل لإحقاق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال وإقامة دولته، ولتوطيد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وهى ترحب في هذا الصدد بمشروع برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠٠٥ (A/AC.183/2005/CRP.1)، فقد جاء موضوعياً وواقعياً.

٢٠- وأضافت أن اللجنة اضطلعت بدور هام في جهود المنظمة المستمرة لمعالجة حالة الشعب الفلسطيني. وأعادت التأكيد على أن محكمة العدل الدولية أكدت في فتاها في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤ أن على الأمم المتحدة مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تُحل من جميع جوانبها وفقاً للشرعية الدولية. وعلى هذا يتعين على المنظمة مواصلة السعى من أجل الأعمال الفعلية لتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف وممارسة تلك الحقوق. فبعد السنوات الطويلة من الخسائر والمعاناة يصبح بلوغ هذا الهدف النبيل أكثر إلحاحاً من ذي قبل.

تقرير الرئيس عن التطورات منذ الاجتماع السابق

٢٦- الرئيس ذكّر بالدعم القوي من الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين للقرارات الأربعة المقدمة إليها من اللجنة. وكان التصويت في الجمعية العامة دليلاً جديداً واضحاً على الأهمية التي توليها أغلبية الدول الأعضاء لضرورة التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، على أساس ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشدد على استمرار مسؤولية الأمم المتحدة عن قضية فلسطين إلى أن تُحل من جميع جوانبها.

٢٧- وقال إنه أرسل في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ رسالة باسم اللجنة إلى السيد محمود عباس يهنئه فيها بانتخابه رئيساً جديداً للسلطة الفلسطينية. كما هنأ الشعب الفلسطيني بإجراء الحملة والانتخاب بطريقة منظمة وسلمية. وأثبتت نتائج الانتخابات مثابرة الشعب الفلسطيني وعزمه التي لاتلين. وستظل اللجنة على التزامها بقضية الشعب الفلسطيني إلى أن يستطيع في نهاية المطاف ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في دولة فلسطينية حرة ومستقلة.

٢٨- واستطرد قائلاً إن الأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية تطورت سريعاً. فقد استأنفت السلطة الفلسطينية وإسرائيل تعاونهما بشأن المسائل الأمنية وسادت تهدئة ملحوظة للعنف في الأسابيع الأخيرة. وأشار المسؤولون الإسرائيليون إلى أن السيطرة الأمنية على قطاع غزة وعدد من مدن الضفة الغربية ستعاد إلى الفلسطينيين. فالسلطة الفلسطينية بقيادة عباس تتخذ خطوات ثابتة لتنفيذ التدابير بموجب المرحلة الأولى من خارطة الطريق. وتلك التطورات المشجعة سبب جيد لإحياء الأمل.

مشروع برنامج عمل اللجنة (A/AC.183/2005/CRP.1)

٢٩- الرئيس عرض مشروع برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠٠٥ (A/AC.183/2005/CRP.1) الذي يلخص القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين فيما يتعلق بولايات كل من اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة الإعلام، ويحدد القضايا ذات الأولوية لعام ٢٠٠٥ ويعين الأنشطة المقترحة للجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين.

٣٠- وقال إن اللجنة إذ تدرك الأخطار التي تنجم عن استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فإنها ستواصل التركيز على أهمية وقف أنشطة الاستيطان جميعها وردّها إلى أصحابها بغية توفير الظروف التي تؤدي إلى استئناف العملية السياسية. وهي ستسعى إلى العمل بأقصى فعالية للاستجابة الملائمة وفي الوقت المناسب للحالة السريعة التطور ميدانياً، بينما تعزز إجراء مناقشة بناءة لشئى جوانب مسألة فلسطين وتعبئة المساعدة الدولية من أجل الشعب الفلسطيني.

٣١- وأضاف أن هيئة مكتب اللجنة استلهمت لدى إعداد مشروع برنامج العمل الحاجة إلى جعله أكثر استجابة لتطورات العملية السلمية. وستواصل اللجنة استعراض البرنامج المقترح في ضوء ذلك، وستدخل التعديلات عليه عند الاقتضاء.

٣٢- السيد ديارا (مالى) قال إن وفده يؤيد مشروع برنامج العمل ويرحب بوجه خاص بإدراج إشارة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي (الفقرة ١٦) وعزم اللجنة على التشجيع على مشاركة البلدان والمنظمات التي لم تشترك بعد بالكامل في برنامج عملها (الفقرة ١٨). وفي حين جاءت بعض الانتقادات خلال نظر الجمعية العامة في مشروع القرار المتعلق باللجنة (A/59/L.34) ذات طابع ايديولوجي، فإن الجوانب الأخرى - التي أفضت فضلاً عن هذا إلى نكوص

٣٦- اعتمد برنامج عمل الاجتماع الدولي للأمم المتحدة بشأن مسألة فلسطين.

التطورات في عملية سلام الشرق الأوسط والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

٣٧- السيدة البرغوثي (المراقبة عن فلسطين) قالت إن الحالة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية تبدو هادئة نسبياً، ومع ذلك تظل حرجة للغاية. فقد أسفرت التطورات الأخيرة عن تفاؤل حذر وجددت الأمل في تحسن ملموس من حيث الحالة الأمنية والظروف الاجتماعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني.

٣٨- ورغم الصعوبات الكثيرة الناشئة أساساً عن القيود الصارمة التي تفرضها إسرائيل على الحركة، فقد أجرى الشعب الفلسطيني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ أول انتخابات بلدية خلال عشرين عاماً تقريباً. وانتخب رئيس السلطة الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ومن المقرر أن تجرى انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وهذه التطورات الإيجابية جميعها تسهم في تعزيز الأحداث السياسية الفلسطينية، وتطوير وتعزيز المؤسسات الوطنية وإعمال حقوق الشعب غير القابلة للتصرف في نهاية المطاف.

٣٩- وقد انعكس الأمل المتجدد في استئناف مفاوضات السلام في التوقعات الخيطة باجتماع القمة المقرر عقده في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في شرم الشيخ بمصر. وأضافت أن وفدها يرجو أن يسفر ذلك الاجتماع عن التنفيذ الكامل لخريطة الطريق وسرعة إبرام تسوية سلمية نهائية في إطار دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمان، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

٤٠- ومضت تقول إن استمرار إسرائيل في احتلالها القمعي يظل مصدر غضب وإحباط شديدين بين الشعب الفلسطيني.

بلدان معينة كانت عادة تؤيد مشروع القرار- جوانب بناءة وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن وثائق اللجنة ستُنشر على موقع "قضية فلسطين" على الإنترنت، فمن المفيد أن توفر الوثائق لأعضاء اللجنة قبل الجلسات.

٣٣- الرئيس قال إن تعرض اللجنة للانتقادات في كل عام بل ورفضها من البعض. بمجرد إنشائها لم يكن مفاجأة، لأن اللجنة تعالج قضية سياسية بدرجة عالية. غير أنه يود توضيح أنها قد طرأت عليها. مرور السنين تحسينات كثيرة في طرائق عملها وفي الأسلوب الذي تعرض به القضية ميدانياً. وإذا كانت اللجنة تواصل العلم بالانتقادات فإن ذلك لا يمنعها من ممارسة ولايتها. والواقع أن الكثير من أفكار اللجنة قد رفض في الماضي ولكنه أصبح مقبولاً بمرور الوقت. ومع هذا فقد أحاط علماء بتعليقات ممثل مالى وهو يتفق على أهمية الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء.

٣٤- اعتمد مشروع برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠٠٥ (A/AC.183/2005/CRP.1).

حالة التحضير للاجتماع الدولي للأمم المتحدة بشأن مسألة فلسطين، المقرر عقده يومى ٨ و٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ بمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٣٥- الرئيس استرعى انتباه اللجنة إلى برنامج العمل المؤقت للاجتماع الدولي للأمم المتحدة بشأن مسألة فلسطين المقرر عقده يومى ٨ و٩ آذار/مارس ٢٠٠٥. بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، وهو الوارد في ورقة العمل رقم ١. والتحضير للاجتماع مستمر، وقد أرسلت الدعوات للمشاركين. والموضوع المحورى للاجتماع هو فتوى محكمة العدل الدولية بشأن "التداعيات القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

٤٢ - وأردفت قائلة إن إسرائيل تواصل حملتها العسكرية الخطرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقتل وتجرح المدنيين الفلسطينيين الذين كان من بينهم فتاة لا يزيد عمرها عن ١٠ سنوات قتلت بالرصاص في ساحة مدرسة في رفح في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وخلال الشهر الأول من عام ٢٠٠٥ قتلت دولة الاحتلال أكثر من ٦٠ فلسطينياً؛ ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ارتفع عدد الشهداء الفلسطينيين الإجمالي ليزيد عن ٣٦٢٠ شهيداً. وعلاوة على هذا، فوقف إطلاق النار الهش الذي طلبه الجانب الفلسطيني لوقف العنف يتقوض تماماً إن لم تستطع إسرائيل الامتناع عن الاغتيالات واستعمال القوة ضد المدنيين الخاضعين لاحتلالها. فالدور الآن على إسرائيل لإعلان وقف لإطلاق النار.

٤٣ - وأضافت أن على إسرائيل أن تتوقف عن التدمير غير القانوني لممتلكات الفلسطينيين وهدم ديارهم وتجريف أراضيهم الزراعية وتدمير بناهم التحتية الحيوية، فهذا كله يترك المزيد من الأسر الفلسطينية بلا مأوى ويحرمهم من أرزاقهم. بل إن دولة الاحتلال تنظر في هدم ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠٠ بيت في غزة بغرض إنشاء ما يسمى "منطقة عازلة" بطول حدودها مع مصر. وكانت رفح قد تعرضت بالفعل للتدمير المتعمد من جانب إسرائيل. وفضلاً عن هذا فإن دولة الاحتلال تواصل بشراسة تقييدها لحرية حركة الفلسطينيين عن طريق الإغلاقات ونقاط التفتيش وحواجز الطرق في كل الأراضي المحتلة وبناء الجدار. وهذه العقوبات الجماعية للسكان الفلسطينيين برمتهم تؤثر تأثيراً خطيراً على أوضاعهم الاجتماعية الاقتصادية وتعمق المشاق الإنسانية التي تواجههم.

٤٤ - ومن الواضح أن الكفاح الوطني الفلسطيني لا يزال يواجه تحديات كثيرة. فإثناء احتلال عمره ٣٧ عاماً، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير مصيره، والتوصل إلى حل عادل لمحنة

وجاءت التدابير الإيجابية التي اتخذها الجانب الفلسطيني والجهود المستمرة التي يبذلها لتهدئة الأوضاع ميدانياً لتصطدم بالممارسات غير القانونية لدولة الاحتلال، وخاصة ما يهدف منها إلى التمداد في مصادرة أراضي الفلسطينيين واحتلالها. فإجراءاتها هذه تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني. والمحاولة الأخيرة من جانب حكومة إسرائيل لترسيخ ضمها غير القانوني للقدس الشرقية بإعادة تطبيق قانون ممتلكات الغائبين، وإن كانت فاشلة، فهي انعكاس صارخ لنوايا إسرائيل الاستعمارية وسوء قصدها مما يتعارض مطلقاً مع شروط استئناف العملية السلمية.

٤١ - واستطردت قائلة إن مواصلة إسرائيل بناءها غير القانوني للجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية انتهاك صارخ للقانون الدولي وتتعارض تماماً مع فتوى محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤ وقرار الجمعية العامة ES-10/15. فيجب أن تمتثل إسرائيل لالتزاماتها القانونية وأن تتوقف فوراً عن بناء الجدار وتهدم أجزائه الواقعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وأن تصلح كل الأضرار الناجمة عن بنائه. وأضافت أن وفدها يرحب بالإعلان الأخير من الأمين العام المتعلق بإعداد سجل بالأضرار، ويحث على تنفيذ هذا السجل بأسرع ما يمكن. وقالت إن آلاف مؤلفة من المدنيين الفلسطينيين محبوسون حالياً في أراض مسورة وأصبح تأثير بناء الجدار، وخاصة في القدس وبيت لحم، خطيراً بوجه خاص. والسبيل الوحيد للحيلولة دون تزايد تفاقم المشاق الإنسانية الواقعة على الشعب الفلسطيني ولإنقاذ الأمال في التوصل إلى الحل المتمثل في إقامة الدولتين، هو إجبار إسرائيل على التقيد بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

اللاجئين الفلسطينيين وإقامة دولة مستقلة، هي من أعلى الأولويات. ولتحقيق هذه الغاية يتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة اتخاذ تدابير عاجلة. فبوسع المجتمع الدولي ألا يسمح لدولة الاحتلال أن تستمر في أفعالها وتفلت دون عقاب بينما يعاني المدنيون الفلسطينيون العزل من نتائج تلك الأفعال. فلا بد من إجبار إسرائيل على التقيد بالقانون الدولي. ولا بد أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة الجادة للجانبين لاستئناف مفاوضات السلام والتقدم نحو الحل المتمثل في وجود دولتين. ولقد أكدت السلطة الفلسطينية استعدادها للوفاء بجميع التزاماتها بموجب خارطة الطريق. ويتعين على إسرائيل أن تحذو حذوها. فلا يمكن تحقيق السلام بينما إسرائيل تواصل اتباع سياساتها وممارساتها غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني. ولا بد أن تتخلى إسرائيل عن الخيار العسكري ومؤسستها الاستعمارية لصالح خيار السلام.

٤٥ - السيد مقداد (المراقب عن الجمهورية العربية السورية) قال إن حكومته تعي تماماً معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي والممارسات القمعية. بما فيها بناء المستوطنات وهدم الديار وإقامة الجدار، فكلها أفعال أدانتها الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية. وتستضيف الجمهورية العربية السورية نصف مليون لاجئ فلسطيني. وهي تدعم الشعب الفلسطيني وتؤيد مبدأ الوحدة الوطنية باعتباره الضمان الأكيد لإنهاء الاحتلال وحصوله على حقوقه. وقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٣ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادئ مؤتمر مدريد هي أفضل سبيل لإنهاء الصراع واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني.

رفعت الجلسة في الساعة ١٥/١٢.